ISBN : 999-999-99-99

الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي

Electronic Management as Contemporary Machanism against Administrative and Financial Corruption

د.عبد الرحيم لحرش
أستاذ محاضر أ، جامعة غرداية
مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية
Lahreche.abderrahim@univ-ghardaia.dz

الملخص:

تعتمد الإدارة الالكترونية على تقنيات وأساليب حديثة في تقديم خدمتها للرفع من كفاءتها وتحسين جودتها مما لها هذه الأساليب دور في تقليل ومواجهة الانحرافات والتعقيدات الإدارية، غير أن تفعيل الإدارة الالكترونية تتطلب إنشاء بنية تحتية مناسبة لطبيعة العمل بالوسائط الالكترونية لتحقيق الهدف المنشود والوصول إلى إدارة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها وتتفاعل مع العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوطن، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى أهم آليات الرقابة الالكترونية كأسلوب للرقابة في مكافحة الفساد ومراقبة أداء الإدارة وتصحيح أخطاءها وفي نفس الوقت الكشف عن الفساد وهذا ما يفرز رفع في مستوى الخدمات الإدارية المقدمة ويحد من انتشار الفساد الإداري والمالي بل ويقضى عليه مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، مكافحة الفساد، الرقابة الالكترونية، مبادئ الحكم الراشد.

Abstract :

The success of electronic management lies in using modern technologies and advanced methods to provide efficient and high-quality services. These methods play a vital role in reducing and addressing administrative deviations and complexities. However, implementing electronic management requires creating an appropriate infrastructure that supports the nature of work conducted through electronic means. The aim is to create a management system that is influenced by, and interacts with, the surrounding environment, political, economic, and social factors of the country. This research paper aims to explore the key mechanisms of electronic surveillance as a method for anti-corruption, monitoring the administration's performance, correcting its mistakes, and detecting corruption. These efforts can enhance the level of administrative services provided, reduce the risk of administrative and financial corruption, and eventually eradicate it

Key words: electronic management, anti-corruption, electronic surveillance, principles of good governance

مقدمة:

في ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم فإن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية أضحت من الضروريات الحتمية التي يجب أن تسعى إليها كل دولة عصرية تريد مواكبة تطورات الثورة الرقمية، لهذا وفي إطار سعي الدول المتقدمة والنامية لإيجاد آليات فعالة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، ظهر مفهوم الإدارة الالكترونية وما تتميز به من خصائص ومتطلبات تجعلها تقدم حلولا جديدة والتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فاعلية جهود التنمية بصفة عامة ومشكلة الفساد الإداري بصفة خاصة.

بالإضافة إلى أن الاستعانة بالتكنولوجيا توفر قنوات اتصال فاعلة وسريعة بين أقسام المؤسسة الإدارية الواحدة من جانب وبين المؤسسات العمومية الأخرى من جانب آخر، مما يساعد على فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة لكل الأنشطة والعمليات الإدارية لتحديد الانحرافات والنقائص والأخطاء العمدية وغير العمدية إثناء القيام بالمهام الإدارية وبالتالي إعطاء تنبيهات تدل على ذلك بشكل الكتروني، وهذا بطبيعة الحال يؤدى إلى تحقيق الهدف المنتظر من هذه الرقابة بحيث تكون الخدمة المحققة متطابقة مع المواصفات والخصائص الأساسية الموضوعة لها والتي تتحقق من خلال إشراك كافة الأقسام في تحقيقها.

فالرقابة الالكترونية على العمل الإداري تساهم بفعالية في ترقية الإدارة الالكترونية وتسهل تكريسها وتجسيدها في الواقع لأنها تجعل من العملية الإدارية في مختلف أجزائها وحدة واحدة تفضي إلى تبادل المعلومات والمشاركة في تحمل المسئولية وأداء نشاط إداري ذو جودة عالية بعيد عن ممارسة الفساد الذي افقد المواطنين الثقة في كل سلوك الموظفين وفي كافة الأعمال الإدارية، وهذا ما يفرز رفع في مستوى الخدمات الإدارية المقدمة ويحد من انتشار الفساد الإداري والمالي بل ويقضى عليه مستقبلا.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري والمالي؟

انطلاقا مما سبق قسمنا خطة هذه الورقة البحثية إلى مبحثين الأول يتطرق لماهية الإدارة الالكترونية ومزاياها ومتطلباتها والثاني يتطرق إلى دور الإدارة الالكترونية للحد من الفساد وآليات اعتماد الرقابة الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية ومزاياها ومتطلباتها

تعد الإدارة الالكترونية آلية تكنولوجية متطورة لمواجهة الفساد المتفشي في الإدارات العمومية والمؤسسات المالية مما جعل الفقه يهتم بوضع تعريف لها يعالج فيه الأدوات المستخدمة فيها، ومن ثمة تظهر المزايا الكثيرة التي

ISBN : 999-999-99-99

تميز هذه الإدارة وتجعلها ذات أهمية وفاعلية في التصدي والحد من انتشار الفساد المتفشي في كل الإدارات وأجهزة الدولة، وذلك باعتماد كافة المتطلبات المتعددة التي تحتاجها هذه الإدارة من معدات تكنولوجية متطورة.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

تتمثل الإدارة الالكترونية في قدرة الجهاز الحكومي بمختلف وحداته أو أجهزته الإدارية ومرافقه العامة على تقديم وأداء الخدمة العامة والمعاملات والإجراءات الحكومية لجمهور المتعاملين معه، سواء كانوا من الأفراد أو الشركات، بكل سهولة ويسر عبر شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" من أي مكان ودون تقيد بزمن معين[1].

تشير الإدارة الالكترونية حسب البنك الدولي إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن وتمكينه من المعلومات بما يدعم النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد وبهذا يعطى الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر في مختلف نواحي الحياة[2]، فهي بذلك استخدام لتكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز الخدمات والمعاملات الإدارية المطلوبة كتعبير عن قدرة القطاعات الحكومية التواصل مع المواطنين والجهات الفاعلة في الميدان الاقتصادي بواسطة الوسائل الالكترونية الحديثة من أجل توفير أمثل للوقت والجهد والمال[3]، وهذا يعني أنها إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تحقق أفضل الخدمات للمواطنين وللمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر البيانات من خلال توظيف الموارد الإدارية والبشرية المتاحة في إطار حديث من أجل استغلال جيد ومثالي للوقت والمال والجهد تحقيقا لأهداف الإدارة وبالجودة المطلوبة[4].

المطلب الثاني: مزايا الإدارة الالكترونية ومتطلباتها

للإدارة الالكترونية مزايا كثيرة تعود على المجتمع بفوائد جمة تساهم في التنمية الاقتصادية، وهذا بإعمال متطلبات هذه الإدارة وتهيئة أرضية تكنولوجية لانتشارها وتعميمها في كل ربوع الوطن.

أولا: مزايا الإدارة الالكترونية

للإدارة الالكترونية مزايا عديدة لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور والحد من انتشار الفساد الإداري، إذ يمكن تلخيصها في ما يلي:

– تبسيط الإجراءات الإدارية داخل المؤسسات العمومية واختصارها وتقليص كثرة الوثائق والمستندات، ناهيك عن تقليل الحاجة إلى تنقل المواطن إلى الإدارة لإجراء المقابلات وغيرها مما يساهم في تحسين الخدمات ويرفع من مستواها التنظيمي بفضل البرمجيات الالكترونية المعتمدة من قبل الإدارة.

– الإسراع في أداء الخدمات بفضل سرعة تدفق المعلومات الالكترونية مما يخفض من التكاليف المادية فيستغني عن كثرة الأوراق والأدوات الكتابية وكذا إمكانية إنقاص العمالة والاحتفاظ بالمتخصصين في المجال الالكتروني وحفظ البيانات وتوثيقها[5].

– تعزيز الأداء الجيد للخدمة في مواجهة المواطنين من جهة، وضمان اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الإدارة من جهة أخرى وهذا بفضل توافر البيانات الدقيقة والضرورية أثناء ممارسة النشاط الإداري[6].

– جعل الإدارة الالكترونية أكثر ملائمة لمتطلبات الحاضر والمستقبل لكونها توسع من مجال المشاركة من جميع أصحاب المصالح داخل وخارج الإدارة مما يرفع من مستوى الوضوح والشفافية وهذا في حد ذاته مكسب يحد من انتشار الفساد الإداري ويقضي عليه[7].

ثانيا: متطلبات الإدارة الالكترونية

غير أن تفعيل الإدارة الالكترونية تتطلب إنشاء بنية تحتية مناسبة لطبيعة العمل بالوسائط الالكترونية لتحقيق الهدف المنشود والوصول إلى إدارة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها وتتفاعل مع العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوطن وهذا لا يكون إلا بتوافر المتطلبات التالية:

– إضفاء المشروعية على عمل الإدارة الالكترونية بسن نصوص قانونية تنظيمية تسهل استخدام الحواسيب والبرمجة الالكتروني في كافة أنشطة الإدارة مع فتح المجال لمزودي خدمة الانترنيت لممارسة نشاطهم على أوسع نطاق لتمكين المواطن من التواصل مع الإدارة بسرعة وبأقل جهد وتكلفة.

– تدريب الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات الالكترونية وبناء قاعدة بيانات ومعلومات اللازمة للعمل على توجيه وتسيير الإدارة بشكل سليم وبجودة عالية وذلك بالاعتماد على مراكز تدريب متخصصة تعمل على شرح طرق وكيفيات ووسائل استخدام الإدارة الالكترونية وتقريبها من المواطن وبالتالي نشر ثقافة استخدام الأجهزة الالكترونية لاقتناء الخدمات الإدارية دون التنقل إليها.

– توفير الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية حيث يمكنها التواصل بواسطتها مع الإدارات الأخرى بالإضافة إلى تقريب الخدمات للمواطن عن طريق أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهواتف النقالة وغيرها من الوسائل التي تتيح التواصل بالشبكة الانترنيت العالمية أو الداخلية بأسعار معقولة يمكن الحصول عليها دون عناء أو دفع أعباء مالية مرهقة، وهذا ما يفتح المجال لأكبر عدد من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الالكترونية في وقت قصير وبأقل تكلفة[8].

ISBN : 999-999-99-99

المبحث الثاني: دور الإدارة الالكترونية للحد من الفساد وآليات اعتماد الرقابة الالكترونية

يتضح من مصطلح الرقابة الالكترونية أنها جهاز رقابي يستعين ببرمجيات الكترونية للقيام بهذه المهام الرقابية التي تساعد الإدارة الالكترونية في بلوغ أهدافها ومن أهمها القضاء على السلوكيات الفاسدة التي تصدر من الموظفين حين استغلال السلطة للقيام بالتزوير والاختلاس ونهب المال العام وعليه يتبين أن الاستعانة بالرقابة الالكترونية تساهم في ترسيخ الدور الفعال في الحد من انتشار الفساد بل والقضاء عليه.

المطلب الأول: الرقابة الالكترونية كوسيلة للحد من الفساد ومكافحته

أولا: خصائص الرقابة الالكترونية

تساهم الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد من عدة جوانب، كما تلعب الإدارة الالكترونية دورا فعالا في الحد والقضاء على الفساد في المجال الإداري والمالي لكونها تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات الإدارية وتحقق تنمية وجودة في أداءها وذلك بفضل عدة خصائص ترتكز عليها تتمثل في:

– تجاوز أخطاء الموظف أثناء قيامه بعمله، وهذا في حد ذاته يثبط من الأخطاء العمدية التي يقترفها الموظف لتحقيق منفعة شخصية أو لمصلحة الغير الذي تربطه به علاقة ما، وهذا لكون الحاسوب مزود ببرنامج لا يعطى أي مجال للخطأ بل يحقق سهولة وسلاسة في الانجاز ويضمن الشفافية في التعامل مع الزبائن[9].

– تدعيم الشفافية والوضوح الإداري بواسطة إعلام المتعاملين مع الإدارة عبر المواقع الالكترونية بكافة الأمور المتعلقة بمعاملاتهم بوضوح من خلال تمكينهم من الاتصال بالإدارة والتنسيق معها واتخاذ القرارات بسرعة وشفافية في الوقت المناسب دون تضارب أو تناقض في المواقف بين المؤسسات العمومية ذات الصلة بالمعاملة بما يرفع من مستوى الرقابة الالكترونية[10].

– توفير تواصل أكثر وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة من جهة والمؤسسات المختلفة من جهة أخرى سواء العمومية منها أو الخاصة من شأنه خلق وحدة مركزية بمصدر أصلي موحد مدعم بأرشيف الكتروني يضمن ليونة في التعامل مع الوثائق ويسهل الاطلاع عليها وإمكانية مراجعة الأخطاء، وبالتالي تقديم خدمات أفضل في نفس الوقت وفي أي مكان ولأكثر من جهة وفي أي وقت ممكن، مما يقلل من الجمود الإداري

وبطء المعاملات ويقضي على البيروقراطية والتدقيق المستمر للمعلومات بين الإدارات في جميع الجهات للتأكد من صحتها[11].

– توفر الرقابة الالكترونية عنصر أساسيا لإيجاد نظام يعمل على تركيز الجوانب المؤثرة على أداء الجهات التنفيذية في الأجهزة والتي تحدد فشل ونجاح هذه الأخيرة.

– يمكن للرقابة الالكترونية أيضا أن تحد من المفاجآت والانحرافات قبل حدوثها من خلال إعطاء التنبيه بشكل إلكتروني عن طريق البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة للتدخل البشري فهي تعمل بشكل آلي وتلقائي.

– تعد الرقابة الالكترونية إحدى الوسائل الحديثة والمتطورة لحل المشكلات التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة في الكشف وتسريب البيانات، ناهيك عن استخدام الإدارة للعديد من الوسائل الالكترونية كنظام البصمة في الحضور والانصراف، ونشر عدد كبير من كاميرات المراقبة في المباني العمومية وتتبعها عن طريق الحواسيب الآلية بواسطة أنظمة معدة لذلك للتأكد من عدم قيام الموظفين بسلوكيات مخلة بأخلاقيات الوظيفة، وهذا من شأنه جعل العاملين بالمؤسسات العمومية يدركون جيدا أهمية وظائفهم وضرورة احترام القوانين أثناء مباشرتهم لمهامهم وأنشطتهم الإدارية، بينما التنصل من المسئولية وممارسة الفساد مع وجود الرقابة الالكترونية المستمرة تعرضهم للعقاب وهذا في حد ذاته وسيلة ناجعة لمكافحة الفساد الإداري[12].

ثانيا: مزايا الرقابة الالكترونية

إن عملية الرقابة الإلكترونية تعمل على تحقيق استخدامات فعالة لأنظمة وشبكة المعلومات القائمة على الأنترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة ومتعددة منها:

– تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وآنيا حيث لابد من الرقابة القائمة أن تتحقق نتائج القرابة بواسطة الرقن بدلا عن التقارير التي تستغرق وقت وجهد لإعدادها.

– تحقق الرقابة الالكترونية المستمرة بدل من الرقابة الدورية بما يولد تدفق مستمر للمعلومات الرقابية في كل وقت أحسن من الرقابة المتقطعة لإجرائها أوقات متباعدة وبشكل دوري.

– تحفز الرقابة الالكترونية العلاقات العامة من خلال الثقة والجهد الإداري المطلوب لعمل أي خطوة إدارية في إطار التبادل والاحترام لقواعد الإدارة العامة.

ISBN : 999-999-99-99

– العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لإنجاز العمل من دون الاحتكاك مع موظفي التشكيل التنفيذي، بحيث يمكن للمراقب أو المفتش أن يؤدي عمله من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور في موقع العمل لتجنب الكثير من المخاطر.

– يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل الكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة لتدخل المفتش في إطار عمليات البحث والتحري.

– يركز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على أداء التشكيلات التنفيذية والتي تكون حاسمة في تحديد وفشل ونجاح الجهاز الإداري.

– تمكن الرقابة الالكترونية أيضا على البيئة الخارجية وتوفر معلومات عن انطباعات الفئات المستهدفة حول منتج المؤسسة من خلال إتاحة المعلومات للعملاء والمنافسين، لهذا فهي تتيح الشفافية بعد نشر النتائج لتفادي الوقوع في أخطاء والكشف عنها قبل إعلانها.

– توفر الرقابة الالكترونية الثقة والأمان وتحقق مستوى عالي من السيطرة على مختلف المراحل الصعبة التي يمر بها الجهاز الإداري.

– يعد استخدام الأنظمة الالكترونية أداة لتفعيل الشفافية وبالتالي سيكون من نتائجها العمل على زيادة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية وستؤدي أيضا إلى القضاء على مكامن الفساد الإداري، كما تسهل الرقابة الالكترونية على تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية وتوفير قنوات اتصال فاعلة وسريعة بحيث يعمل التنبيه الالكتروني على وجود انحرافات، مما يؤدي إلى المعالجة الفورية وتوفير الكثير من الوقت والتكلفة.[13]

وعليه فإن الرقابة الالكترونية تقوم دورا واضحا في حماية الأصول والأموال من التلاعب والاختلاس وذلك بوضع برمجيات الكترونية يقوم برقابة قبلية آنية تكشف أي محاولة ولوج لأحد الموظفين إلى البيانات السرية للمؤسسة[14]، لهذا يطلب من طالب التوظيف العديد من المعلومات لتكوين ملف الكتروني كرقة الضمان الاجتماعي والتاريخ المهني وأرقام الهاتف مع إمكانية إخضاعه لاختبارات تتعلق بمهارات تقنية تتيح جمع معلومات كثيرة يسهل تقيمها ومن ثمة اتخاذ القرار الإداري المناسب بشأن توظيفه أو توجيهه لمصالح معينة أو إرساله لتربص خاص أو تدريب محدد أو تكوين معين ، وهذا من شأنه المحافظة على تنظيم وسير العمل الإداري والاستغلال الأمثل للموارد البشرية دون محسوبية أو محاباة أو واسطة[15].

المطلب الثاني الإدارة الالكترونية لإرساء مبادئ الحكم الراشد

أولا: الشفافية

إن الوصول إلى المعلومات في عصرنا هذا يعد حقا مكتسبا ومكفولا به قانونا من الدولة تجاه المواطنين، إذ أن الادارات العمومية أحيانا تتميز بالاحتكار الشديد للمعلومات أين تحتفظ بقدر كبير من السلطة التقديرية في صنع القرار، كما أن أغلب الموظفين العموميين يقومون بعدم الكشف عن المعلومات والإجراءات الإدارية خوفا من تعرضهم للمساءلة وكشف ممارستهم للفساد الإداري والمالي وبالتالي تسعى الإدارات البيروقراطية إلى الحفاظ على سرية المعلومات من خلال الاختباء وراء مصطلح السر المهني الذي يستعمل غالبا لحماية سلطة ومصالح البيروقراطيين داخل الإدراة، وبالتالي كلما زادت السلطة الاحتكارية والسلطة التقديرية للمسؤولين الإداريين والحكوميين كلما زاد الفساد الإداري والمالي بمختلف أشكاله.[16]

كما يعد عنصر الشفافية أحد دعائم الحكم الراشد، إذ أن غيابه سيؤدي حتما إلى تعطيل العمل الحكومي ومنه تعطيل مصالح المواطنين، فالشفافية إذا هي التواصل المفتوح بين المواطن والحكومة وهي المعرفة الفعالة بالمعلومات ذات الصلة باحتياجات المواطنين، ومنه فكل التشريعات تؤكد في جميع أنحاء العالم على مبدأ الشفافية الذي أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحالي، فالوصول المفتوح لمعلومات الحكومة الإلكترونية أو استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال والانترنت للترويج للمعلومات العامة أصبح مبدأ أساسي للوصول إلى تحقيق هذا المبدأ.[17]

وعليه فإن ثورة المعلومات والاتصالات أدت إلى اعتبار السرية مجرد ميراث تاريخي للإدارة وأن مواكبة هذه الثورة تستدعي العمل من خلال إدارة تتحول فيها العلاقة بين الإدارات العامة والجمهور إلى علاقة شفافة بدلا من السرية والكتمان، ولكن مع احترام الحق في الحياة الخاصة للأفراد وعدم نشر المعلومات المتعلقة بأسرارهم الشخصية.[18]

ويتجسد مبدأ الشفافية في الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري والمالي من خلال:[19]

– الالتزام بتزويد المواطنين وأصحاب المصلحة بالبيانات والمعلومات والانظمة والتشريعات.

– حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول والاطلاع على اجتماعات ومداولات القطاعات الحكومية.

– حق المواطن في معرفة ما يدور في المرافق العامة.

– معرفة آليات المسائلة ومواعيد الطعون وغيرها الكترونيا.

– حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة ورسم السياسات والانظمة والتشريعات واتخاذ القرار.

ISBN : 999-999-99-99

وهذا من شأنه توفير رقابة آنية ومستمرة بكفاءة عالية مما يعزز مبدأ المحاسبة والمسائلة الإدارية يزيد من انضباط الموظفين ودقة الأعمال المنجزة ورفع من مستوى جودتها ويقف على الأخطاء ويصححها في وقت مبكر باتخاذ قرارات مناسبة مما يقلل من ظاهرة الإهمال الوظيفي ومن فرس الفساد وانتشار السرقات وتبذير المال العام وسوء استخدام السلطة بل يحافظ على الموارد المالية للمؤسسات ويزرع الثقة بين المواطنين في النشاط الإداري[20].

ثانيا: المساواة

يقوم هذا المبدأ على المساواة في التعامل مع المستخدمين في المرفق العام، حيث أن يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع بخدماته، وهنا نقصد بالمساواة ليست المساواة المطلقة والتامة بين كل الأفراد والتي يطلق عليها المساواة الحسابية، فهذا لا يمكن تحقيقه لأن الناس متفاوتون في المواهب ومختلفون في القدرات والاستعدادات الفطرية وإنما مساواة نسبية أو قانونية أي تعني وجوب معاملة المرفق العام لطالبي الانتفاع بخدماته على قدم المساواة.[21]

فمبدأ المساواة في الواقع الالكتروني الجديد يساهم في تقديم الخدمة العامة للمنتفعين مع كافة أفراد المجتمع وبالتالي يمنع المحاباة والانحياز لصالح جهة أو طرف أو مجموعة أو فرد معين على حساب الآخرين، وذلك لأن الإدارة الالكترونية تتم وفق إرشادات وتوجيهات وتعليمات محددة إلكترونيا مسبقا لا يمكن التلاعب بها من قبل أي كان ولصالح أي كان، مما يجعل مبدأ الحياد هو أساس العمل الإداري في ظل الإدارة الالكترونية[22]، وربما خير مثال على ذلك هو التسجيلات والتحويلات الجامعية التي أصبح مرقمنة عن طريق الأرضية التي تتحكم فيها وزارة التعليم العالي وتخضع لشروط معينة حسب التشريعات المؤدية لذلك على عكس ما كان سابقا عن طريق وضع الملفات أين تقع المحاباة في الموافقة على التحويل لطلبة على حساب الآخرين.

كما تعرف المساواة في الخدمة على أنها المساواة في مستوى جودة الخدمات المقدمة لجميع المستخدمين دون أي شكل من أشكال التمييز، حيث تملك البيئة الافتراضية للإدارة الالكترونية القدرة لجميع المستخدمين دون أي شكل من أشكال تمييز، حيث تملك البيئة الافتراضية للإدارة الالكترونية القدرة على تمكين أفضل وخدمات متساوية لجميع المستخدمين دون تحيز على أساس العمر، العرق، الجنس، الديانة، الإعاقة، بلد الأصل وغيرها من الأساسيات، حيث تستند المساواة داخل الإدارة الالكترونية إلى مجموعة من معايير الجودة على النحو التالي:

– جميع المستخدمين يتلقون استجابة أو رد خلال وقت زمني مناسب.

– جميع المستخدمين يتلقون نفس مستوى الجودة من الخدمة الفعالة والموثوقة.

– جميع المستخدمين يتلقون جودة متساوية في المعاملة والمجاملة من الخدمات الالكترونية.

ثالثا: المساءلة

إن تطبيق مبدأ المساءلة في الإدارة الالكترونية غالبا ما يشكل آفاقا جديدة لتحسين الإدارة العامة من حيث الكفاءة لأنها تملك القدرة على تغيير العلاقة التقليدية بين الحكومة والمواطن من خلال إنشاء واجهة افتراضية جديدة تحكم التفاعل بينهما.

كما أن المساءلة هي إحدى أوجه التفاعل بين الجمهور والحكومة، بحيث ينظر للإدارة الالكترونية على أنها قناة ايجابية لتعزيز المساءلة، فكلما زادت المعلومات الالكترونية زادت الرؤيا وضوحا وبالتالي تزيد الشفافية ومن خلالها تزيد المراقبة والرقابة ويزيد أداءها وفعاليتها، كذلك يؤدي التفاعل المعزز للتكنولوجيا إلى تفعيل المساءلة لأنها تجعل الحكومة أكثر استجابة لاحتياجات الأفراد.

وتوفر الإدارة الالكترونية من خلال تعزيز المساءلة إمكانية تحقيق عدة أهداف للمواطنين أهمها:[23]

– تنمية الوعي بما يحدث داخل الإدارات العامة.

– إفساح المجال للاندماج في شؤون المجتمع وتحديد الغايات التي يسعى إلى تحقيقها.

– القدرة على تمثيل مختلف المصالح والتيارات في المجتمع.

– إضفاء الشرعية على أداء الإدارة العامة ما يجعلها تعمل بكفاءة عالية.

– تعزيز قدرتهم على التدخل في صنع السياسات العامة.

كما يمكن أن تشمل تلك الأهداف العاملين داخل الإدارة العامة أو المؤسسات والمنظمات كما يلي:

– تحسين الأداء بدرجة أولى.

– تشجيع الموظفين أكثر على المشاركة في عملية صنع القرارات الإدارية.

– رفع مستوى الرضا لدى العاملين وتحسين الجانب المعنوي لدى الأفراد ما يعزز الولاء للعمل.

– توضيح الأدوار والمسؤوليات للأطراف المشتركة في تقديم خدمات معينة أو إنجاز عملية إدارية مشتركة.

– توفير نظام لرفع التقارير للجهات المعنية.

– المراجعة المشتركة بين الأطراف ومناقشة النتائج المحققة ومقارنتها مع الأهداف المسطرة ووضع نظام للإستفادة من التغذية العكسية.

ISBN : 999-999-99-99

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن الإدارة الالكترونية توفر مزايا تفيد كافة المواطنين وتحد من البيروقراطية والواسطة والفساد الإداري والمالي المنتشر بقوة بل تساعد الموظفين في الإدارات العمومية والمؤسسات المالية على أداء مهامهم على أحسن وجه بما يجعله ذو جودة عالية خصوصا إذا تكلل بتجسيد رقابة الكترونية تساهم في القضاء على الفساد الإداري والمالي بكل أشكاله وهذا ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الورقة البحثية، وأضفنا بعض التوصيات حسب ما نراه مناسبا لهذا الموضوع.

النتائج المتوصل إليها هي كالتالي:

– تفعيل الإدارة الالكترونية من شأنه الاستجابة لاحتياجات المواطن والمتعامل الاقتصادي بكفاءة عالية بما يوفر الجهد والوقت والتكلفة؛

– تكريس الإدارة الالكترونية يقضي على البيروقراطية ويجسد الشفافية في نشر المعلومات لكل المواطنين مما يشجع على الاستثمار على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي ويحقق التنمية في جميع المجالات؛

– استعانة الإدارات بالأجهزة الالكترونية المتطورة لأجل وضع الموظفين تحت رقابة الكترونية يضع حدا لانتشار الفساد الإداري والمالي بكل أشكاله وصوره.

التوصيات التي يمكن تقديمه بخصوص هذا الموضوع

– ضرورة استعانة كافة الأجهزة الحكومية والإدارية بالرقابة الالكترونية للقضاء على الفساد الإداري والمالي المتفشي في الإدارات العمومية والمؤسسات المالية.

– الاسراع في سن قانون يكرس الإدارة الالكترونية ووضع أحكام تتعلق بكيفيات تجسيد الرقابة الالكترونية في مختلف الإدارات للوقاية من الفساد الإداري والمالي والحد منه بواسطة رقمنه الأجهزة الحكومية ومراقبة موظفيها.

– ضرورة التخلي عن النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة والتحول إلى النمط الالكتروني الذي يتميز بالمرونة والديناميكية والفعالية.

– يجب القيام بدورات تدريبية لفهم كيفية استخدام وتطبيق وسائط الرقابة الالكترونية كونها تكنولوجيا حديثة تقوم على برمجيات متطورة تساهم في الحد من السلوكيات المخلة بأخلاقيات الوظيفة.

– ضرورة تعزيز الأجهزة الإدارية والمالية لمبادئ الإدارة النزيهة المتمثلة في الشفافية والمساءلة والمحاسبة لكل الموظفين العموميين وإرساء العدالة في كل الأعباء العامة.

الهوامش

1–بيومي عبد الفتاح ججازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر2008، ص154.

2– هدار رانيا، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد09، جويلية 2016، ص.ص240–255، ص241.

3– أيوب الشيكر ، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، لسنة2019، ص.ص281–308، ص285. –نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ ن الرياض، المملكة العربية السعودية 2004، ص126.

4–راغب الحلو ماجد، علم الإدارة العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر2007، ص49.

5–مطر عبد الفتاح عصام، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر2009، ص58.

6– الشيكر أيوب، المرجع السابق، ص287. –مطر عبد الفتاح عصام، المرجع السابق، ص56.

7– بن حسين سليمة، دور الإدارة الالكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 04، العدد02، جويلية2014، ص.ص205– 234، ص226. –هدار رانيا، المرجع السابق، ص243.

8–المكاوي محمد محمود، الإدارة الالكترونية، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، مصر2011، ص117.

9– بيومي عبد الفتاح ججازي، المرجع السابق ، ص100.

10–بيومي عبد الفتاح ججازي، نفس المرجع، ص169.

11–بن حسين سليمة، المرجع السابق، ص217.

12–طاهر الخوالدي كمال وآخرون، اثر الرقابة الالكترونية على أداء الموظفين، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد02، العدد10، لسنة2018، ص74.

13 نصيرة راجيف وخديجة قوادرية، تطبيق الحوكمة الالكترونية ودورها في محاربة الفساد الاداري، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 6، العدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2018، ص39.

14–خلاف وردة، دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06، العدد03، لسنة2021، ص.ص57–76، ص62.

15– خلاف وردة، نفس المرجع، ص62.

ISBN : 999-999-99-99

16 سعد لباز، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 5، العدد 1، السنة 2020، ص274.

17 هدار رانيا، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد09، جويلية 2016، ص250.

18 نصيرة ربيع، دور الادارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 08، جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر، السنة 2017، ص975.

19 فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم الامنية، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2010، ص33.

20–شواي محمد أحلام، الإدارة الالكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد24، العدد04، لسنة2016، ص3400.

21 مختار حماد، تأثير الادارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص73.

22 نصيرة ربيع، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 08، جامعة خنشلة، 2017، ص976.

23 فارس بن علوش بن بادي السبيعي، مرجع سابق، ص53.